

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

تسارع الانكماش لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط

النتائج الأساسية:

- تراجع حاد في الإنتاج والطلبات الجديدة، مدفوعاً بالأوضاع السياسية الهشة
- مزيد من التراجع في أعداد القوى العاملة
- تراجع نشاط الشراء بأسرع وتيرة منذ ديسمبر الماضي

وكان معدل تراجع الوظائف هو المعدل الأقوى خلال ثلاثة أشهر. كما تراجع أيضاً مستوى الأعمال المتراكمة للمرة الأولى منذ شهر أبريل. وكانت وتيرة التراجع هي الأسرع على مدار 27 فترة من فترات الدراسة. في الوقت ذاته، ازدادت مواعيد تسليم الموردين سوءاً وقد ربط المشاركون في الدراسة هذا إلى قطع الطرق بواسطة المحتجين وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد بشكل متواصل.

تماشياً مع تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة الواردة وأعداد القوى العاملة، شهدت أنشطة الشراء تراجعاً في شهر يوليو. تراجعت بذلك أنشطة الشراء للشهر الثاني عشر على التوالي. وكان التراجع الأخير هو التراجع الأسرع الذي يتم تسجيله منذ شهر ديسمبر الماضي. وتزامناً مع ذلك، أبلغت الشركات عن تراجع حاد في مخزون مستلزمات الإنتاج.

خبر تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج للشهر الثالث على التوالي في شهر يوليو. في حين سجل 28% من أعضاء اللجنة زيادة في أعباء التكاليف. كان معدل التضخم الأخير في التكاليف هو الأضعف خلال سبع فترات. ويرجع ارتفاع سعر الدولار على أنه السبب الرئيسي للجانب الأكبر من الزيادة في أسعار الشراء. في حين كان دفع الحوافز هو العامل الرئيسي خلف التضخم الأخير في الأجور.

لم تشهد أسعار الإنتاج تغييراً في شهر يوليو. قامت بعض الشركات بزيادة أسعارها استجابة لزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج. في حين قامت شركات أخرى بخفض أسعار المنتجات لجذب العملاء.

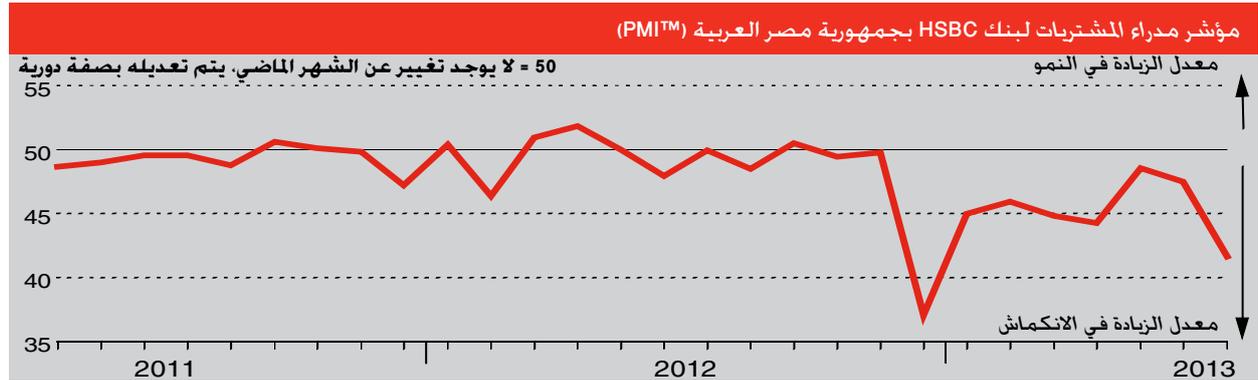
أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة تراجعاً حاداً في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. حيث تراجعت مستويات التوظيف للشهر الخامس عشر على التوالي وتراجعت أنشطة الشراء بثاني أسرع معدل في تاريخ الدراسة.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (PMI™). تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق. في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

شهد إجمالي أوضاع التشغيل لدى القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط تراجعاً في شهر يوليو. مع تراجع حاد للمؤشر الرئيسي PMI من 47.5 نقطة في شهر يونيو إلى 41.7 نقطة. وجاءت القراءة الأخيرة ثاني أضعف قراءة على مدار تاريخ الدراسة التي بدأت منذ 28 شهراً.

كانت الأوضاع السياسية الهشة هي المحرك الرئيسي للتراجعات الأخيرة في الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. حيث تسارعت معدلات الانكماش بشكل ملحوظ عما كانت عليه الشهر السابق وسجلت ثاني أقوى معدل لها في تاريخ الدراسة. كما تراجعت أيضاً الأعمال الجديدة الواردة من الخارج بوتيرة أسرع. كما سجل 31% من أعضاء اللجنة تراجعاً في الطلب من الأسواق الأجنبية.

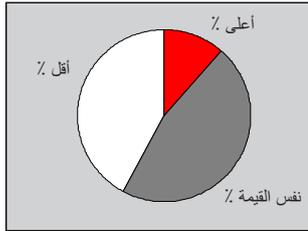
تراجعت أعداد العاملين للشهر الخامس عشر على التوالي خلال شهر يوليو. وقد ربطت الشركات هذا التراجع بتراجع مستوى الأعمال وتقاعد العاملين.



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) جمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص المصري. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقاس التغيرات في الإنتاج والطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

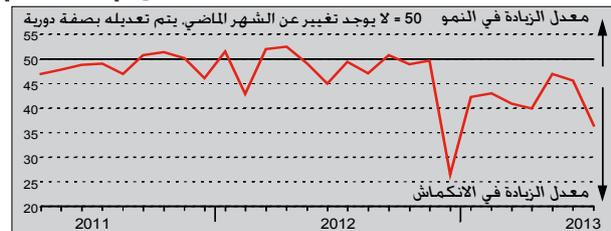
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



سجلت بيانات شهر يوليو تراجعًا آخرًا في مستويات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. ما أدى إلى وصول الفترة الحالية من التراجع إلى الشهر العاشر. وقد تسارع معدل التراجع بشكل كبير عما كان عليه في شهر يونيو. وكان هو المعدل الأقوى منذ المعدل القياسي المسجل خلال شهر ديسمبر. وكانت حالة عدم الاستقرار السياسي السائدة في البلاد هي العامل الرئيسي خلف التراجع الأخير. طبقًا لما أورده أعضاء اللجنة.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تمشيًا مع اتجاه الإنتاج، تراجع الطلبات الجديدة خلال شهر يوليو. اتضح ذلك من خلال مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله بصورة دورية والذي جاءت قراءته دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. وقد تراجع الطلبات الجديدة للشهر العاشر على التوالي. وبأسرع وتيرة لها في سبعة أشهر. وربط المشاركون في الدراسة التراجع الأخير بالأوضاع السياسية الهشة وإنعدام الأمن في البلاد.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. مع إبلاغ 31% من أعضاء اللجنة عن تراجع طلبات التصدير الجديدة. كان التراجع هو ثاني أقوى تراجع على مدار تاريخ الدراسة التي بدأت منذ 28 شهرًا. وربط كثير من المشاركين هذه التراجعات بالتظاهرات والاضطرابات السياسية في البلاد.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

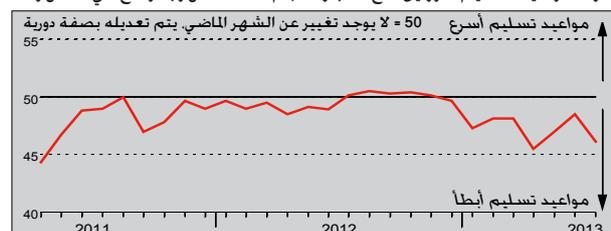
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجلت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط مستويات أقل من الأعمال الغير مكتملة في شهر يوليو. كان معدل استنزاف الأعمال المتراكمة هو الأعلى منذ شهر أبريل 2011. ولكن كان متواضعا في مجمله. حيث أبلغ غالبية المشاركين عن عدم تغيير في حجم الأعمال الجديدة. وحيث تم الإبلاغ عن تراجع في الأعمال المعلقة، ربطت الشركات ذلك إلى تراجع الأعمال وعدم وجود أعمال منتظمة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



زاد أداء الموردين سوءًا لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط خلال شهر يوليو. وظهر ذلك من خلال تسجيل مؤشر مواعيد تسليم الموردين دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. وكانت عمليات قطع الطرق بواسطة المحتجين وحالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة في البلاد من العوامل الرئيسية المساهمة في زيادة سوء مواعيد تسليم الموردين.

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت مستويات التوظيف لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط هبوطاً ملحوظاً للشهر الخامس عشر على التوالي في شهر يوليو. مع إبلاغ 8% من الشركات عن تسريح الموظفين. وقد تسارع معدل فقدان الوظائف عما كان عليه في شهر يونيو. وكان هو الأقوى في ثلاثة أشهر. ربط العديد من المشاركين التراجع الأخير في أعداد العاملين بتراجع الأعمال وتقاعد الموظفين.

مؤشر أسعار الإنتاج

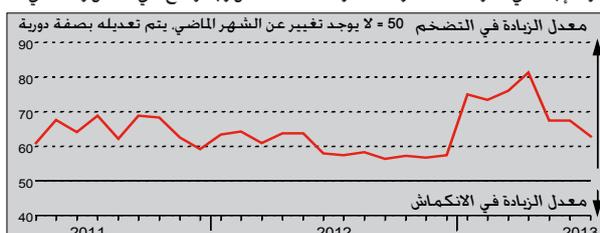
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



بعد سبعة أشهر من زيادة أسعار المنتجات، لم تشهد أسعار البيع لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط تغييراً في شهر يوليو. ومع زيادة بعض الشركات لأسعارها نتيجة لزيادة أسعار المواد الخام، قامت بعض الشركات الأخرى بتخفيض الأسعار لجذب العملاء. وأبلغ أغلبية أعضاء اللجنة عن عدم وجود تغيير في أسعار مستلزمات الإنتاج عما كانت عليه خلال فترة الدراسة الأخيرة.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر يوليو. حيث أبلغ حوالي 28% من الشركات زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج. في حين أشار 1% فقط إلى وجود تراجع. كما تباطأ معدل تضخم الأسعار للشهر الثالث على التوالي. وكان هو الأضعف منذ نهاية العام الماضي.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط أسعار الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط زيادة في شهر يوليو. حيث أبلغ ربع المشاركين عن زيادة أعباء التكاليف. كانت هناك بعض الإشارات إلى أن الضغوط التضخمية كانت مدفوعة بزيادة أسعار الدولار. في حين شهدت أسعار الشراء زيادة في كل شهر منذ بدء جمع البيانات في شهر أبريل 2011. وشهد معدل زيادة التكاليف الأخير حرجاً إلى أضعف معدل له في سبعة أشهر.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط عن زيادة تكاليف التوظيف خلال شهر يوليو. مما أدى إلى إمتداد فترة النمو الحالية إلى الشهر الخامس. وقد تسارع معدل تضخم الأجور ليصل إلى أعلى معدل له منذ شهر نوفمبر الماضي. مع إبلاغ 6% من أعضاء اللجنة عن زيادة متوسط الأجور. وطبقاً للمشاركين في الدراسة. كانت الزيادة الأخيرة في الأجور نتيجة دفع الحوافز.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة تراجعاً حاداً في مخزون مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. مع هبوط مؤشر حجم المشتريات الذي يتم تعديله دورياً تحت المستوى المحايد 50.0 نقطة. وبهذا يكون الشراء قد تراجع للشهر الثاني عشر على التوالي. وذلك بأسرع وتيرة منذ شهر ديسمبر الماضي. وطبقاً للأدلة المتوافرة. كان تراجع أعباء العمل هو المحرك الرئيسي للتراجع الأخير.

مؤشر المخزون من المشتريات

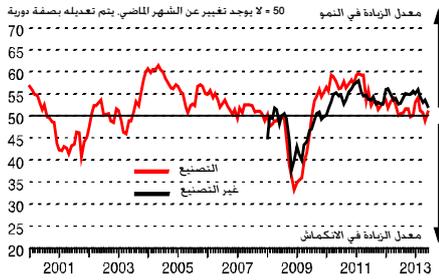
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



استمر مخزون المواد الخام ومستلزمات الإنتاج في التراجع خلال شهر يوليو. تراجع مخزون مستلزمات الإنتاج للشهر السادس خلال الشهور السبعة الماضية. كما وصل إلى أعلى معدل مكرر في تلك الفترة. في حين أبلغ 11% من الشركات عن تراجع المخزون من مستلزمات الإنتاج. و3% فقط أبلغوا عن زيادة المخزون من المشتريات.

مؤشرات PMI الدولية

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit.

المؤشر المركب للسوق الصينية



المصدر: HSBC, Markit.

أشارت بيانات معهد إدارة التوريدات الأمريكي للتصنيع ISM إلى تحسن في إجمالي أوضاع التشغيل لدى قطاع الصناعات في الولايات المتحدة مع تسجيل المؤشر الرئيسي PMI لـ 50.9 نقطة في شهر يونيو. بارتفاع عن 49.0 في شهر مايو. كانت قراءة شهر يونيو هي الأقوى في الربع الثاني. وقد تحسنت أوضاع التشغيل لدى القطاع الغير الصناعي. وإن كان ذلك بمعدل أقل. سجل المؤشر الرئيسي أدنى قراءة له في 40 شهرًا حيث سجل 52.2 نقطة في شهر يونيو. متراجعاً عن 53.7 نقطة في شهر مايو.

سجل مؤشر الإنتاج المركب مؤشر مدراء المشتريات (PMI) التابع لشركة ماركيت في منطقة اليورو 48.7 نقطة في يونيو بارتفاع عن قراءة شهر مايو 47.7 نقطة. مشيراً إلى خرق معدل الانكماش في الإنتاج الاقتصادي إلى أدنى مستوى في 15 شهر. ومع ذلك، أشارت القراءة الأخيرة إلى أن مجمل النشاط قد شهد هبوطاً في كل شهر من الشهور الـ 17 الماضية.

أظهرت بيانات مؤشر مدراء المشتريات (PMI) المركب مجموعة HSBC في الصين (الذي يغطي كل من الصناعات والخدمات) التراجع الأول في الإنتاج على مدار عشرة أشهر وذلك خلال شهر يونيو. ومع ذلك، كان معدل التراجع هامشياً فقط. وظهر ذلك من خلال تسجيل مؤشر الإنتاج المركب لمجموعة HSBC دون المستوى المحايد 50.0 نقطة حيث سجل 49.8 نقطة (منخفضاً عن قراءة شهر مايو 50.9 نقطة).

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمستقلين التنفيذيين في أكثر من 350 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية. بما في ذلك التصنيع والخدمات، والإنتاج، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية الشهرية التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب بوضوح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير. والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير. أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.